

- المذكرة التأطيرية -

الرأس المال الطبيعي للمحيط الحيوي للأركان : التقييم في أفق التثمين.

والتنظيمية التي تعرفها السلسلة، كتأهيل أزيد من 140 ألف هكتار من الأركان الغابوي، وغرس 3500 هكتار في إطار مشروع الأركان الفلاحي؛ وكذا التطور الإيجابي المحقق على مستوى صادرات الأركان والاعتراف بالتنظيم البيمهي لسلسلة الأركان في إطار القانون 12-03 ونظرا لظرفية هذه الدورة الخامسة والتي تأتي مباشرة بعد التقييم العشري الثاني للمجال الحيوي للأركان ، فال مؤتمر سيشكل فرصة سانحة لرسم توجهات جديدة ، لاسيما من حيث تحديد القيمة وتثمين رأس المال الطبيعي لهذا المجال. ومن خلال تسليط الضوء على مجموعة من الخدمات المهمة التي يوفرها هذا النظام البيئي ، خاصة الاقتصادية والبيئية منها.

ويشكل الرأس المال الطبيعي أيضا أداة فعالة لتطوير وسائل تحديد مطالب الساكنة المحلية بغية تحسين ظروفهم المعيشية وتعزيز التنمية المندمجة.

علاوة على ذلك، فالمؤتمر يتطلع إلى معالجة الأدوار التي تلعبها موارد المجال الحيوي للأركان ، خاصة مدى مساهمة سلسلة الأركان في التنمية وخلق الثروة. مع الحرص على البحث عن مقاربات وأساليب جديدة للتعاقد مع الساكنة من أجل تطوير اليات مبتكرة للتدبير المشترك للمجال والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية و تعزيز المعطيات المتاحة حول الرأس المال الطبيعي لتوثيق مساهمة الموارد وخدمات النظم الإيكولوجية للمحيط الحيوي في الاقتصاد والرفاه الاجتماعي والثقافي والبيئي، لإدماجها في الترافع من قبل المهنيين والفاعلين المجاليين.

وبالتالي فكل الفاعلين في سلسلة الأركان معنيون بالنظر لتواجدهم في هذا المجال البيئي، ثم من خلال استهلاكهم للطاقة والموارد المتاحة كالمادة الأولية للأركان (أفياش) واستفادتهم من هذه المنظومة على مستوى جميع حلقات السلسلة . ومن أجل ذلك يحتاج الجميع إلى ضمان استغلال معقلن ومستدام للمجال الحيوي للأركان.

ومن أجله، يتوجب على هؤلاء الفاعلين ادماج هذه الرؤية في استراتيجياتهم لتدبير المخاطر من خلال التفكير والتدخل للحد من تدهور المحيط الحيوي. وبشكل خاص تدهور الغابة الطبيعية لشجر الأركان ، وانخفاض معدلات التخليف الطبيعي ، وتراجع نسبة التلقيح الطبيعي وتنامي ظاهرة التعرية وانقراض بعض الموارد الطبيعية. وبالتالي وجب التفكير والتدخل للحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي واستمرارية سلسلة التزود بالمواد الأولية يساهم في تحسين الرؤية الاستراتيجية والتخطيط العملي للرفع من قيمة شجر الأركان.

بالرغم من صعوبة قياس مدى مساهمة الموارد الطبيعية في خلق الثروة بالاعتماد على المؤشرات التقليدية المتمثلة في الدخل الوطني و الناتج الداخلي الخام، إلا أن مجموعة من الدراسات أثبتت أهمية الرأس مال الطبيعي في الاقتصاد الوطني؛ وبالتالي أصبح الاعتماد على الموارد الطبيعية في المحاسبة الوطنية في تزايد مستمر. و بادرت مجموعة من الحكومات بإدراج الغابات والموارد المنجمية والأراضي الفلاحية والمناطق الرطبة في الحسابات الاقتصادية.

و المغرب بدوره التزم بمناسبة الإحتفاء بالذكرى الأربعين ليوم الأرض بوضع نضام حسابات اقتصادية و بيئية مدمجة تمكن من بلورة و تتبع و تقييم سياسات بيئية و اقتصادية تركز على تنمية مستدامة. وفي هذا الإطار وباعتباره رافعة لتنمية الفلاحة بالمغرب، بحث مخطط المغرب الأخضر في أسسه على دعم الإصلاح المتعلق بحماية الرأسمال الطبيعي وتبني ممارسات مستدامة في تدبير الموارد.

من جهته، تمكن المجال الحيوي للأركان بمؤهلاته و سلسله الإنتاجية من خلق قيمة مضافة من خلال استغلال موارده الطبيعية مساهما بذلك في تحقيق أرباح مهمة لفائدة الساكنة المحلية. إلا أن هذا الوضع الإيجابي لم يتحقق دون التأثير على منحنى حالة الموارد الطبيعية واستدامتها.

وعلى ضوء إنجازات البحث العلمي والتقدم الواعد في وسائل التثمين التقني والاقتصادي للرأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية، بات الباحثون و صناع القرار مطالبون بتقديم خيارات ووسائل جديدة تشجع التدبير المستدام للمجال الحيوي للأركان.

وفي هذا الإطار، يتيح المؤتمر الدولي لأركان الذي يطفئ شمعه الخامسة فرصة سانحة لمتابعة قضايا رأس المال الطبيعي من حيث القيمة وأفاق التثمين المستدام . وتتميز هذه النسخة من المؤتمر بكونها تحصيل حاصل ورسملة للمكتسبات ونتائج البحث العلمي حول شجرة الأركان ومحيطها الحيوي.

وتسلط الدورة الخامسة الضوء على الدور الذي يلعبه المؤتمر الدولي للأركان منذ تنظيم نسخته الأولى سنة 2011، كتظاهرة علمية تجمع جميع الفاعلين المعنيين بالمحيط الحيوي لأركان: باحثون ومهنيون و صناع القرار وهيئات المجتمع المدني وممثلون عن الشركاء التقنيين والماليين، فضلاً عن متدخلين من دول أخرى لديهم تجارب هامة؛ مما سيساهم في تجويد توجيه البحث العلمي نحو القضايا ذات الأولوية.

ويشكل هذا المؤتمر مناسبة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ عقد البرنامج لسلسلة الأركان وتقييم الدينامية الاجتماعية والاقتصادية